منظمة العمل العربية

تقرير المدير العام

لمنظمة العمل العربية حول

المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجولان السورية والجنوب اللبناني)

مؤتمر العمل الدولي - الدورة "111" جنيف، 5 – 16 يونيو / 2023

المستوطنات الإسرائيلية

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

على

أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين

والأراضي العربية المحتلة الأخرى

(الجولان السورية - والجنوب اللبناني)

تقرير

المدير العام لمنظمة العمل العربية

مقدم إلى الدورة " 111 "

جنيف، 5 – 16 يونيو / 2023

لمؤتمر العمل الدولي لعام 2023

تـقـديــم

فى إطار المتابعة الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعُمال في فلسطين، والأراضي العربية المحتلة الأخرى، نتشرف بتقديم هذا التقرير السنوي مترجمًا إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بحيث يتم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف الأقاليم بالعالم، وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين في الدورة "111" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2023، للتعريف بحقيقة ما يجرى من انتهاكات في حق عمال، و شعوب الأراضي العربية المحتلة، على أمل أن تساعد هذه الوثيقة المهمة فى رفع درجة الوعي والمسؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية، والإقليمية، والدولية للتحركات الجدية والسريعة لتقديم مزيد من الدعم، وتحسين الأوضاع الراهنة، والمساهمة في تعزيز الفرص القائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

حيث يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الجرائم والانتهاكات لدولة الاحتلال خلال عام (2022)، وذلك على النحو التالى:

أبرز الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين:

تسببت سياسات الاحتلال وإجراءاته فى ضعف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما أثر على سوق العمل بشكل كبير، فقد بلغ معدل البطالة 25٪،وهناك ما يقرب من 378.500 عاطل عن العمل، معظمهم من الخريجين الشباب ،بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر، حيث وصلت إلى ما يقرب من 30٪ ،وهذا ما جعل سوق العمل الإسرائيلية خياراً لا بد منه ، حيث تشير الإحصائيات الفلسطينية إلى أن أعداد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية تصل إلى أكثر من 204 ألف عامل ، أي تشكل ما نسبته 20٪ من حجم القوى العاملة الفلسطينية، وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الأخضر103 ألف عامل، ما نسبته 75٪ منهم يعملون في قطاع البناء الأكثر خطورة، و15٪ في قطاع الزراعة، و10٪ في قطاع الخدمات والصناعة.

ومن أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال:

- الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني.
- هدم البيوت وتدمير الممتلكات.
- الاستيطان ومصادرة الأراضي.
- تهويد القدس .

كما أن هناك العديد من جرائم الاحتلال في قطاع غزة والأغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار حيث واصل الاحتلال سياسة مصادرة الأراضي وزرع المزيد من البؤر الاستيطانية، وشق عشرات الطرق، وإغلاق مئات الدونمات تحت حجج الاستخدامات العسكرية، كما يواصل مصادرة الموارد الطبيعية، خاصة مخزون المياه، وإعلان آلاف الدونمات مناطق محميات طبيعية، وأقام أكثر من عشر بؤر استيطانية في مناطق طوباس، واستولى على مساحات واسعة لأغراض التدريب العسكري، ودمر مئات البيوت البلاستيكية الزراعية، وأقام عشرات الحواجز.

من أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية:

- الاقتطاعات من أموال المقاصة.
- السيطرة على الموارد الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني.
- الإعاقات الإسرائيلية تجاه حركة البضائع (الاستيراد والتصدير، المواد الخام، تسويق المنتجات).
- منافسة منتجات المستوطنات (المستعمرات).
- الاعتداء وإغلاق وتدمير المنشآت الاقتصادية .

كما تضمن تقرير وزير العمل بالجمهورية اللبنانية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأعمال والعمال في الأراضي المحتلة بجنوب لبنان، خلال عام 2022 الإشارة إلى أن احتلال إسرائيل أراضي لبنانية (مزارع شبعا وتلال كفر شوبا) يؤثر سلباً على استثمار هذه الأراضي التي تتمتع بميزات طبيعية

وجغرافية ومائية، مما يؤثر بالتالي على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في تلك المنطقة المحتلة.

كما أبرز التقرير الانتهاكات بحق العمال اللبنانيين:

حيث تشكل البطالة نسبة 30٪ إلى 40٪ خاصة بين النساء. والظروف المعيشية الصعبة، وانعدام الحياة الطبيعية في القرى، وعدم توافر البنية التحتية الملائمة للعمل مما يؤثر وبشكل متوازٍ على أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء.

ومن أهم المشكلات التي تعاني بسببها المنطقة هي:

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام التنقل الداخلي، وكذلك سوء الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية، خاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز الأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات، والمستوصفات، وعيادات الأطباء بشكل كافٍ، حيث إن هناك قرى عدة مجاورة للحدود تفتقد وجود حد أدنى من المتطلبات الصحية.

بالإضافة الى ما ذكرنا في المقدمة، يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية السبب الذي يؤدي إلى تعطيل كل أنواع الحياة في المناطق الحدودية المحتلة.. وهذا ملخص ما يعانيه أصحاب الأعمال والعمال.

كما تضمن أحدث التقارير المتوافرة لدينا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2022 الإشارة إلى أنه:

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ،والهيئات التابعة لها، وذلك فى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة تعكس ما يتعرض له العمال، وأصحاب الأعمال ،والمواطنون العرب السوريون في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2022 من ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية في حقهم، رغم الظروف الصعبة، والأوضاع الراهنة، والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية.
- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20) موقعا على أراضي الجولان المحتلة.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي، ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلا للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم.
- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية، خاصة بسبب إصابتهم في أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض.
- وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف العمال السوريين "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وجهات العمل المختلفة، باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" - مصطلح صهيوني عنصري - وهي مخصصة للأقلية العربية.

فايز علي المطيري

المدير العام

القسم الأول

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي
على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل
في فلسطين
عام 2022

المقدمة

يأتي إعداد هذا التقرير متزامنا مع تسلم الحكومة الاسرائيلية المتطرفة واليمينية بقيادة نتنياهو مهامها وإعلان برنامجها القائم على اعتبار كل الأرض الفلسطينية أرضًا يهودية مباحة للاستيطان والبناء عليها ،وتهجير سكانها ،ورفض أية حلول سياسية ،أو إقامة دولة فلسطينية، ومواصلة وتصعيد السياسات الهادفة إلى تهجير الشعب الفلسطيني ،وخنقه اقتصاديا ،والاستيلاء على مقدساته في الحرم الإبراهيمي والمسجد الأقصى ،وتهيئة الظروف لإقامة الهيكل المزعوم مكانها ،وتعمل على تشريع قوانين لمواصلة الاستيلاء على أموال المقاصة الفلسطينية، وقوانين إعدام الأسرى،وإلغاء تقسيمات المناطق بما فيها مناطق (أ) الخاضعة حاليا للسلطة الفلسطينية، حيث يمثل توجه الحكومة الجديدة إعلان حرب حقيقيا على كل شيء فلسطيني ،وهو ذروة السياسات الاحتلالية السابقة.

يعالج هذا التقرير جزءا من الانتهاكات خلال عام 2022، وهي في حقيقة الأمر سياسات ثابتة تجاه الشعب الفلسطيني تقوم على إفراغ الأرض من سكانها، وإقامة المستوطنات عليها، وإحكام السيطرة على الموارد والمقدرات للحيلولة دون حدوث أي شكل من أشكال التنمية، وتحت هذه السياسات يستمر القتل اليومي، والاعتقال، وهدم المنازل والمنشآت، والسيطرة على الأراضي، وعزل التجمعات السكانية بالجدران والحواجز والإغلاقات الدائمة.

فالاحتلال أنهى فعليا حل الدولتين، وأغلق الأفق السياسي، وتنصل من كل الاتفاقيات، كما يمارس كل أساليبه وسياساته لضرب صمود الشعب الفلسطيني، خاصة الحصار الاقتصادي الدائم، وتعدى ذلك بالتهويد المتواصل للمقدسات.

الملخص التنفيذي

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل 224 فلسطينيا، وقد وقع العدد الأكبر من الشهداء في شهر نيسان (إبريل)، وكان منهم سبعة شهداء في العاصمة المقدسة، من بينهم صحفية وطفل. وأصيب خلال العام 3622 فلسطينيا، كانت الغالبية العظمى منهم خلال العدوان الإسرائيلي في شهريّ نيسان(إبريل) وأيار(مايو)، بسبب الاقتحامات المتتالية لمخيم جنين، أما المعتقلون فقد بلغ عددهم خلال العام 6500 مواطن، في حين تم إطلاق النار بشكل عشوائي على 4501 مواطن.

وقد بلغ عدد المنازل المهدمة 266 منزلا في الضفة الغربية، في حين تم هدم 5 منازل بشكل كامل فى القصف الجوي خلال الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار(مايو) 2022، كما بلغ عدد حالات تدمير الممتلكات ومصادرتها 792 حالة، أما تدمير الأشجار وقطعها فقد بلغ 10837شجرة، كما تم هدم 378 منشأة زراعية وصناعية وتجارية خلال الفترة المذكورة.

تم تسجيل 319 نشاطا استيطانيا، وقامت الحكومة الإسرائيلية بشق 15 طريقا استيطانية ومصادرة أكثر من26 ألف دونم لمصلحة بناء وحدات استيطانية جديدة، حيث تمت المصادقة هذا العام على بناء 14614وحدة استيطانية جديدة، وقد ترافق ذلك مع عمليات تجريف أراضي المواطنين، حيث تم تجريف أكثر من 6116 دونما من الأراضي.

كما تم تسجيل 333 حالة اعتداء على الأماكن المقدسة، في حين تم إبعاد 171 مواطنا عن المسجد الأقصى، ليُترك المجال لقطعان المستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى، وتصاعدت وتركزت اقتحامات المستوطنين منذ مطلع عام 2022، فقد كان هذا العام هو الأسوأ والأعلى من حيث انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين للحرم القدسي الشريف،حيث تم رصد أكثر من 33.351 مستوطنا اقتحموا باحات المسجد الأقصى المُبارك خلال الفترتين الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها صلوات وشعائر تلمودية

علنّية، كان أعلاها في شهر أيار(مايو) بواقع 10.468 مستوطنًا ،وذلك تحت ذريعة الأعياد اليهودية.

كذلك ارتكبت قوات الاحتلال منذ بداية العام 441 انتهاكا بحق الصيادين في غزة بعرض البحر، حيث اعتقلت خلالها 64 صيادا، بينهم 8 أطفال، وأصابت 21 صيادًا، بينهم 3 أطفال، وصادرت 23 قاربًا، حيث إن قوات الاحتلال "تتعمّد إيقاع الأذى في صفوف الصيادين وحرمانهم من العمل، حيث تلاحقهم في عرض البحر، وتطلق النيران عليهم، وتخرّب معدّاتهم وتستولي على قواربهم".

أما عمال الضفة، فبالإضافة إلى الانتهاكات التي تطولهم يوميا، فقد كان عام 2022 الأسوأ في ارتفاع الضحايا وإصابات العمل في الداخل المحتل، حيث ارتفع عدد الإصابات إلى 44 قتيلا تركزوا في قطاع البناء.

أولا: أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية

الاقتطاعات من أموال المقاصة:

1.93مليار شيكل إجمالي قيمة الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة الفلسطينية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2022.

لاتزال آلة الاستيطان تقضم كل مقومات بناء الدولة الفلسطينية المنشودة ،وتدمر أركان حل الدولتين، جغرافيا وديمغرافيا، بل ازدادت عن ذلك بتوسيع حجم قرصنتها للمقاصة التي تعتبر حقا سياديا فلسطينيا في سياق اتفاقيات دولية، أبرزها بروتوكول "باريس الاقتصادي"، وكل ذلك في سياق متواصل من التحريض على الصعيدين الإقليمي والدولي لوقف الدعم المالي والاقتصادي للحكومة الفلسطينية بشكل يعمق من الأزمة المعيشية للشعب الفلسطيني، ويقوض دور الحكومة الفلسطينية ،ويقلص من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها على الأصعدة الخدماتية والتطويرية .

لقد استمرت إسرائيل خلال العام 2022 في الاقتطاعات الجائرة من أموال المقاصة، مما انعكس سلبا على قدرة الحكومة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها، أو الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليها، بما فيها متأخرات القطاع الخاص، حيث إنه منذ عام والأزمة في تفاقم، وقد أشارت تقارير وزارة المالية إلى أن العجز حتى نهاية العام بلغ 564 مليون دولار ،وهنا اضطرت الحكومة إلى اللجوء للاقتراض من البنوك المحلية، مما فاقم من أزمة الدين العام، حيث يقترب الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية إلى أعلى مستوى تاريخي له، مع استمرار أزمة المقاصة، وتوجه وزارة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني طلبا للقروض، مما أدى إلى تصاعد الدين العام خلال العام الحالى، بنسبة 5.6٪ أو 300 مليون، صعودا من 11.99 مليون شيكل بنهاية العام الماضي، بحسب البيانات الرسمية ،علما بأن أرقام الدين العام لا تشمل قيمة المتأخرات المتراكمة على الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، والبالغة حتى نهاية العام الماضي 19.7 مليار شيكل.

السيطرة على الموارد الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني

يستمر الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على 62٪ من مساحة الضفة الغربية الغنية بالموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى السيطرة على 85٪ من مصادر المياه، علاوة على الإجراءات التعسفية الأخرى التي تمارس على الأرض، وفي أحدث تقرير دولي حول تطورات الاقتصاد الفلسطيني، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريرًا خلال شهر أيلول(سبتمبر) 2021، أوضح فيه أن الاحتلال هو المتسبب فى المعضلة الاقتصادية لفلسطين، وأن إنهاء الاحتلال هو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وكشف التقريرعن أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني قدرت بنحو 58 مليار دولار جراء الإغلاقات الإسرائيلية في الفترة من 2000-2019.

الإعاقات الإسرائيلية تجاه حركة البضائع (الاستيراد والتصدير، المواد الخام، تسويق المنتجات)

- تسهم العراقيل التي تضعها الحكومة الإسرائيلية ضد البضائع الفلسطينية في ارتفاع التكاليف، فكلفة النقل من ميناء أسدود حتى معبر المنطاراللذين لا تتجاوز المسافة بينهما 50 كم تزيد عشرة أضعاف تكلفة نقل البضائع من الصين الشعبية.
- ارتفاع تكلفة الشحن في المطارات الإسرائيلية، حيث تبلغ تكلفة الكيلو جرام الواحد للمنتج الفلسطيني 3 دولارات، بينما لا تصل تكلفة المنتج الإسرائيلي إلى دولارين للكيلو جرام الواحد، بالإضافة إلى عدم متابعة البضاعة الفلسطينية، فهناك تترك البضاعة الفلسطينية ساعات طويلة على مدرج المطار، مما يتسبب في تلفها، أو يقلل من جودتها.
- تضطر بعض مراكز تعبئة الأعشاب الطازجة المحلية من أجل الحفاظ على منتجاتها الطازجة وتلافي فسادها إلى بيعها لشركات إسرائيلية خوفا من تأخرها على المعابر، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح.
- منع إدخال المواد الأولية اللازمة في العمليات الصناعية بدعوى الاستخدام المزدوج (مثل الأحماض والأسمدة والكروم) والتي تستخدم في مصانع المواد الغذائية، والمعادن الثمينة، ودباغة الجلود، والزراعة، مما يضطر أصحاب المصانع والمزارعين لاستخدام بدائل بكلفة أعلى وجودة أقل للمنتج النهائي.
- منع أصحاب المصانع والتجار من نقل المنتجات إلى الموانئ أو التجار الإسرائيليين إلا عبر المعابر المخصصة، وباستخدام شاحنات إسرائيلية وليس فلسطينية، مما يضطر أصحاب

المصانع إلى تحميل وتفريغ البضائع أكثر من مرة، وهو ما يزيد الكلفة، ويعرض البضائع للتلف.

- تأخير دخول البضائع المستوردة عبر المواني، وذلك بدعوى الفحص الأمني.. وغيره، مما يسبب خسارة للمصانع والمستوردين، ودفع بدل أرضيات.
- على التاجر الفلسطيني أن يوقع فى جميع المعابر على تعهد بأن بضائعه ستباع فقط في مناطق السلطة الفلسطينية؛ وعلى النقيض من ذلك لا يوقع التاجر الإسرائيلي على مثل هذا التعهد، وبالتالي تكون مساحة البيع لمنتجاته أكبر من التاجر الفلسطيني.
- لا يسمح للمخلِّصين الفلسطينيين بمتابعة الشحنات داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية مباشرة.
- إغلاق المعابر ما بين المدن الفلسطينية، والداخل المحتل كمعبر الجلمة، والذي بقي مغلقا فترات طويلة، مما أدى إلى هبوط المبيعات بنسبة 70٪ في المجمل، وتأثر القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ.

منافسة منتجات المستوطنات (المستعمرات)

- تعتبر السوق الفلسطينية مهمة جدا لتصريف الصادرات الإسرائيلية بصورة عامة، وصادرات المستوطنات بصورة خاصة، حيث تشير أرقام ودراسات البنك الدولي إلى أن صادرات المستوطنات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية تفوق الـ 500 مليون دولار سنويا، كما تسهم المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967 (القدس الشرقية، والمستعمرات، والجولان) بنحو 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي و7.9٪ من الاستهلاك العام و4.5٪ من الاستثمار الكلي الإسرائيلي.
- إن منتجات المستعمرات الإسرائيلية لا تخضع لأي رقابة صحية، بالإضافة إلى أن معظم منتجات المستعمرات تحمل علامات تجارية مزورة لماركات ووكالات عالمية لجذب المستهلك الفلسطيني إليها.
- تسهيل دخول بضائع المستوطنات من قبل الإسرائيليين بإعطائهم فواتير مقاصات إسرائيلية لتسويقها داخل المحافظة لتنافس المنتج المحلي، خاصة فيما يتعلق بقطاع التمور في أريحا والأغوار.

الاعتداء وإغلاق وتدمير المنشآت الاقتصادية

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة هدم وإغلاق المنشآت العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، بالإضافة إلى تصاعد اعتداءات المستوطنين على الممتلكات، بما فيها المنشآت الاقتصادية، حيث تم تدمير وإغلاق ما يزيد على 715 منشأة خلال عام 2022، مع العلم أن الجزء الأكبر من هذه المنشآت يقع في محافظة القدس، كما تم الاعتداء على أكثر من 500 منشأة من قبل جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين، وترتب على ذلك خسائر اقتصادية مباشرة بملايين الدولارات.

ثانيا: الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين:

تعد العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر والمستعمرات والمناطق الصناعية من أهم القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تتعرض العمالة إلى شتى أنواع القهر،والتمييز، وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في كل المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ بل تتعداها إلى ما شرعته دولة الاحتلال نفسها من قوانين واتفاقيات جماعية، وما التزمت به في الاتفاقيات والتفاهمات الثنائية، حيث يسيطر الاحتلال على أحد عشر معبرًا، مما يمثل أبشع أشكال الأبارتهايد وعشرات الحواجز الدائمة والمؤقتة، مما يحول دون تمتع العامل الفلسطيني بحقه الطبيعي في الوصول الحر والسهل إلى عمله؛الأمر الذى يجبره على الخروج إلى عمله قبل ساعات للوصول إلى عمله في الموعد المحدد.

كما تتناقض الإجراءات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين مع المادة 25 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية، وله الحق فيما يؤمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة.. أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه.

تسببت سياسات الاحتلال وإجراءاته في ضعف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني ،وهو ما أثر على سوق العمل بشكل كبير جدا ،فقد بلغ معدل البطالة 25٪، و هناك نحو (378.500) عاطل عن العمل ، معظمهم من الخريجين الشباب، وفي الوقت ذاته تزايدت معدلات الفقر لتصل إلى نحو 30٪ ،وهذا ما جعل سوق العمل الاسرائيلية خياراً لا بد منه،حيث تشير الإحصائيات الفلسطينية،وجهات إحصائية أخرى إلى أن عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل

الإسرائيلية يصل إلى أكثر من (204 آلاف) عامل،أي تشكل ما نسبته (20٪) من حجم القوى العاملة الفلسطينية، وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين بشكل قانوني داخل الخط الأخضر(103 آلاف) عامل، ما نسبته (75٪) منهم يعملون في قطاع البناء الأكثر خطورة، و(15٪) في قطاع الزراعة، و(10٪) في قطاع الخدمات والصناعة، وهناك عمال فلسطينيون يحملون تصاريح من أنواع مختلفة ليست تصاريح عمل، ومنهم من يعمل عن طريق التهريب والفتحات الموجودة في جدار الفصل،لكنهم للأسف الشديد يتعرضون يوميا لشتى صور الاستغلال والعبودية من قبل الاحتلال الغاشم والمشغلين الإسرائيليين ،خاصة بعد أن تنصلت إسرائيل من "اتفاقية باريس" الاقتصادية الموقعة في عام 1994م بطرحها وتطبيقها فى نظام التشغيل الجديد بتاريخ (2021/03/31، حيث استثنت وزارة العمل من أي دور في هذا المجال، وذلك بإقامتهما علاقة مباشرة بينهما وبين العمال الفلسطينيين.

حيث تتركز أهم هذه الانتهاكات الإسرائيلية في أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل

يتعرض العمال الفلسطينيون خلال رحلتهم اليومية الصعبة والشاقة إلى أماكن عملهم، والتي تبدأ في ساعات الفجر الباكر (الثانية فجرا)، لأبشع أنواع الذل والقهر على الحواجز الدائمة والطيارة ومعابر الاحتلال الإسرائيلي المقامة على طول جدار الفصل العنصري، ومنها التفتيش العاري، وتعريضهم للأشعة الضارة.. وغيرها الكثير من الانتهاكات والممارسات غير القانونية على حواجز ومعابر الذل والقهر، والتي كلفت بعض العمال حياتهم بإطلاق النار عليهم.

المحور الثاني: بيئة وأماكن العمل الإسرائيلية غير آمنة للعمال الفلسطينيين

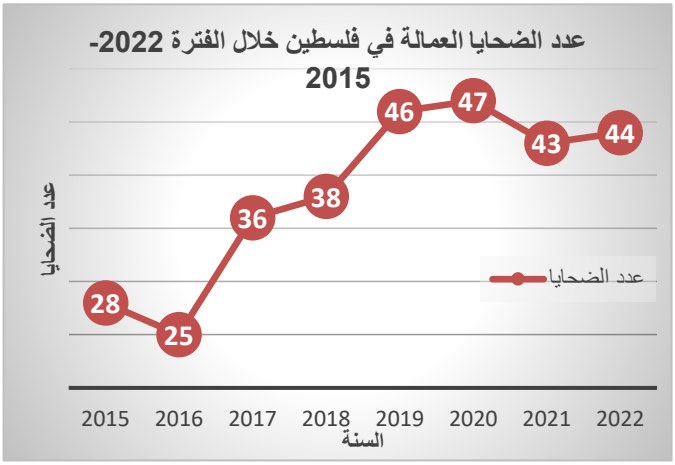

تحتل إسرائيل مركزا عالميا متقدما في عدد حوادث وإصابات العمل في قطاع البناء، وذلك بسبب الضعف في تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل لديها، وأن الغالبية العظمى في حالات الوفاة وإصابات العمل التي وقعت تكون دائما في صفوف العمال الفلسطينيين، وفي عام 2022 تم رصد 44 حالة وفاة بحق عمالنا الفلسطينيين وعشرات الإصابات الأخرى.

وقد أعلن مراقب الحكومة الإسرائيلية في أكثر من تقرير سنوي صدر عنه في الأعوام السابقة عن فشل سياسات الحكومة وإجراءاتها في معالجة ظاهرة الارتفاع في حوادث العمل القاتلة، خاصة في قطاع البناء، وأن النقص في تعيين عدد كاف من مفتشي العمل لدى وزارة العمل الإسرائيلية أدى إلى قلة الزيارات الميدانية التفتيشية لورش عمل البناء.

بالإضافة إلى الحواجز التي يقيمها جيش الاحتلال الاسرائيلي بإقامتها بين القرى والمدن الفلسطينية، والتي تحد من حركة العمل ،ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد، مما يضطر العامل الفلسطيني إلى الاستيقاظ من نومه مبكرا (الساعة 2:00 فجرا)، ومن ثم سلوك طرق أبعد للوصول إلى مكان عمله، وهذا يكلفه وقتا وجهدا وأجرة مواصلات أكبر، حيث تجاوزت مدة يوم العمل الواحد أكثر من "15" ساعة، وهذا الوقت يذهب هدرا ،ويؤثر سلبا على الصحة والسلامة المهنية للعامل الفلسطيني، وكذلك بعده لساعات طويلة عن أبنائه،وعائلته، مما جعل العمال الفلسطينيين يلجأون إلى المبيت في ورش العمل والبناء فى ظروف صعبة جدا، وعدم قيام المشغلين الإسرائيليين بتوفير مبيت صحي ولائق لهم.

ويتهرب المشغلون الإسرائيلون من إعطاء العمال الفلسطينيين كامل حقوقهم الاجتماعية من إجازات سنوية، ومرضية، وبدل استجمام (نقاهة)، وبدل أعياد، وبدل ملابس، وبدل سفريات..

وغيرها خلال فترة عملهم معهم، ثم حرمانهم من مكافأة نهاية الخدمة (الأتعاب) بعد فصلهم من العمل أو انتهاء المدة الزمنية للعمل لديهم. بالإضافة إلى التلاعب في استمارات الرواتب للعمال الفلسطينيين، وعدم تسجيل أيام العمل الحقيقية والكاملة في استمارة الراتب (التلوش) ،وهذا يؤدي إلى حرمان العامل الفلسطيني من خدمات التأمين الصحي له ،ولأفراد أسرته ،لكون المشغل الإسرائيلي سجل له عدد أيام عمل أقل من "8" أيام ، ثم التهرب من تسجيل الراتب الحقيقي للعمال،والحقوق الاجتماعية الأخرى، والسبب في ذلك قانون العمل الإسرائيلي الذي أعطى الحق للمشغل فى الإفصاح عن عدد أيام العمل ،وبقية الحقوق الأخرى، وفي حال اعتراض العامل الفلسطيني على التلاعب يتم فصله من العمل فورا.

علاوة على أن المشغلين الإسرائيليين يتهربون من علاج المرضى والمصابين في العمل لديهم، وتوصيلهم عند الإصابة إلى أماكن سكنهم،أو أقرب معبر،أو يلقونهم على قارعة الطريق،وهذا يبدو واضحا لمصابي كورونا ،أو إصابات العمل لكي يقوموا بالعلاج في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، ويحرموهم من العلاج على حساب التأمين الوطني الإسرائيلي داخل المستشفيات الإسرائيلية برفضهم تزويد العامل المصاب بنموذج إشعار إصابة عمل، وقلة زيارات مكاتب العمل الإسرائيلية لورش البناء، ولا توجد متابعة لإجراءات السلامة والصحة المهنية بشكل دوري.

المحور الثالث: انتشار ظاهرة سماسرة التصاريح وبيعها في السوق السوداء

ظاهرة سماسرة التصاريح الذين يبيعون تصاريح العمل في السوق السوداء..وغيرها للعبور إلى الداخل المحتل ،والعمل في سوق العمل الإسرائيلية، حيث يضطر العامل الفلسطيني لشراء هذه التصاريح بمبالغ تتراوح بين"2500 و 3000" شيكل شهريا بسبب الفرق الكبير في الأجور لمصلحة سوق العمل الإسرائيلية، وقيام بعض المشغلين الإسرائيليين أنفسهم بممارسة السمسرة ،وبيع التصاريح للعمال الفلسطينيين ،وقد أصبحوا تجار تصاريح في السوق السوداء دون رقيب أو حسيب عليهم من قبل الجانب الإسرائيلي، حيث قدرت منظمة العمل الدولية مجموع هذه المبالغ التي يخسرها العمال الفلسطينيون من قوت عيالهم بقيمة مليار ومائتي ألف شيكل سنويا.

إن تحديد التصاريح بحصص تصادق عليها حكومة الاحتلال بين الفترة والأخرى اضطر العمال الفلسطينيين غير القادرين على الحصول على تصريح عمل قانوني إلى الدخول من خلال الثغرات أو الفتحات الموجودة على طول جدار الفصل العنصري، أو مواسير الصرف الصحي

والمياه الموجودة تحت الجدار، والعبور من خلال تسلق جدار الفصل العنصري، مما يعرضهم إلى خطر الوقوع وإصابتهم إصابات خطيرة، أو إصدار تصاريح من أنواع أخرى مثل: الاحتياجات الخاصة، التجارة، الجدار أو البوابات، تصاريح السفر.. وغيرها وعددهم يصل إلى "40 ألف"عامل، حيث تتحمل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن عدم تنظيم عملهم بصورة قانونية وتحرمهم من أبسط الحقوق الاجتماعية التي كفلها لهم القانون.

علاوة إلى أن العمال الفلسطينيين العاملين لا يتمتعون بشكل قانوني داخل الخط الأخضر بتأمين البطالة بسبب الإقامة، وهذا على الرغم من فرض دائرة المدفوعات الاسرائيلية، وبشكل تعسفي ضريبة المساواة عليهم، وهي رسوم مكملة لرسوم التأمين الوطني، بحيث تساوي بين ما يدفعه العامل الفلسطيني والعامل الإسرائيلي، ولكن العامل الفلسطينى لا يحصل على التأمينات التي يحصل عليها نظيره الإسرائيلي بما في ذلك تأمين البطالة.

المحور الرابع: قرصنة أموال الحقوق الاجتماعية المتراكمة للعمال الفلسطينيين من عام 1970 وحتى الآن

لا تلتزم إسرائيل بتنفيذ "اتفاقية باريس الاقتصادية" الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في عام 1994م ،ومن بينها بند العمل المتعلق بإنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية رقم "19" لعام 2016 حسب البند 40 من اتفاقية باريس كمتطلب لتحويل هذه الأموال، ولكن للأسف الشديد مازالت إسرائيل ترفض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لمدخرات العمال المالية المتراكمة منذ عام 1970،وتحتجزها إلى الآن تحت ذرائع وحجج واهية، هذا بالإضافة إلى امتناعها عن القيام بواجبها القانوني في تحويل هذه المستحقات المالية إلى مؤسسة الضمان ،وهي بذلك تتحدى المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات الدولية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والقوانين والمواثيق الدولية التي كفلت هذه الحقوق.

ثالثاً: أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال

بلغ إجمالي الانتهاكات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون ضد المواطنين وممتلكاتهم خلال العام 78492 اعتداء تراوحت ما بين حالات لجرحى ومعتقلين أو محتجزين أو اعتداءات على المقدسات أو المؤسسات التعليمية أو تدمير ممتلكات وهدم منازل ومنشآت زراعية وصناعية وتجارية، ومصادرة وتجريف أراضٍ واقتلاع أشجار وحرقها وتدميرها، بالإضافة إلى الإغلاقات والحواجز والاقتحامات.

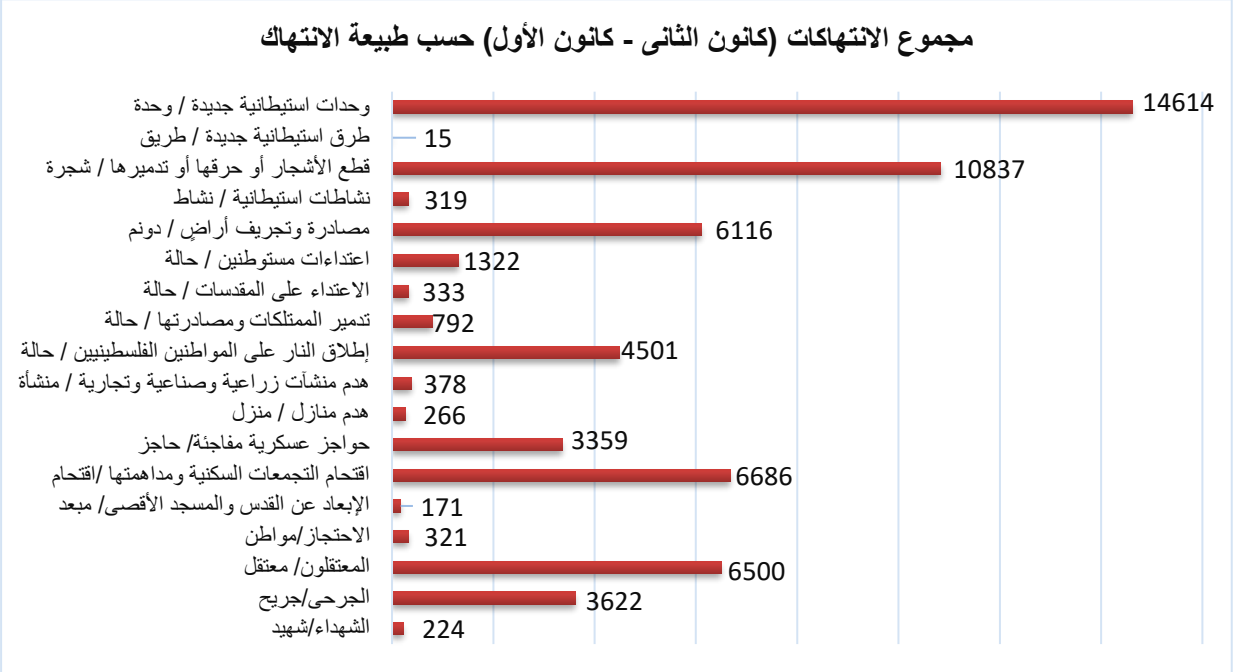

أما الحصيلة الكاملة للانتهاكات فقد بلغت ذروتها في بداية العام، إذ شهد شهر كانون الثاني أعلى حصيلة من الانتهاكات بواقع "7119" انتهاكا، منها "1299" في القدس.

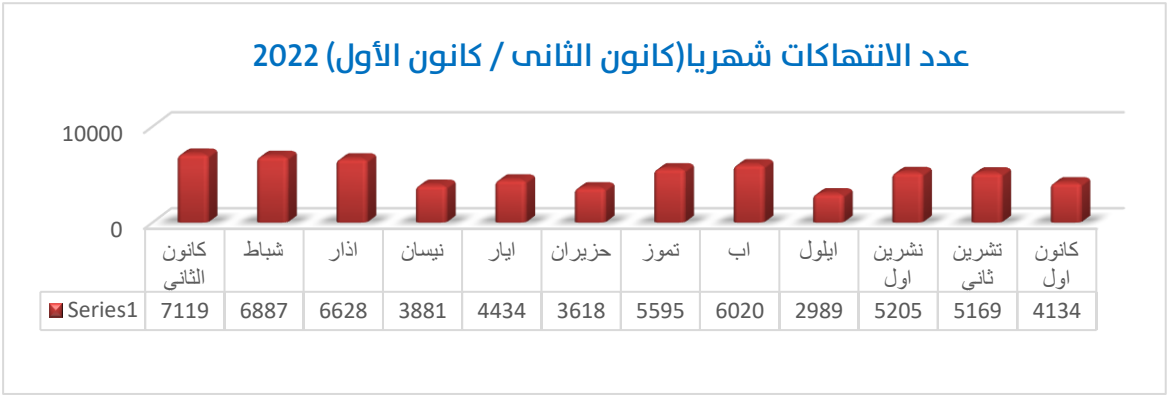

إجمالي أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال:

أولا: الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

علاوة على الحرب التدميرية على غزة ،تمارس قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين سياسة الاستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني بنية القتل أو الإصابة أو الزج به في السجون ،وقد نتج عن هذه السياسة التدميرية بحق المواطنين الفلسطينيين خلال العام ارتقاء 224 شهيدا، وقد استمرالاحتلال في سياسة احتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام وثلاجات الموتى وأعدادهم في ازدياد،وكان بين الشهداء 171 في الضفة الغربية، و53 من غزة، أغلبهم قضوا في العدوان الإسرائيلي على القطاع في أغسطس/آب، وجاء في أحدث تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا) أنه قياسا على المتوسط الشهري، كان عام 2022 أكثر الأعوام دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدأت الأمم المتحدة تسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام 2005.

كذلك أصابت قوات الاحتلال 9355 فلسطينيا، سجل منهم 3622 فلسطينيا مصابا مصاب بالرصاص الحي والمعدني، ولم تميز في ذلك بين النساء والأطفال العزل، وكل كان في دائرة الاستهداف، واعتقلت قوات الاحتلال نحو 6500 مواطن من بينهم أطفال وسيدات، وزجت بهم في

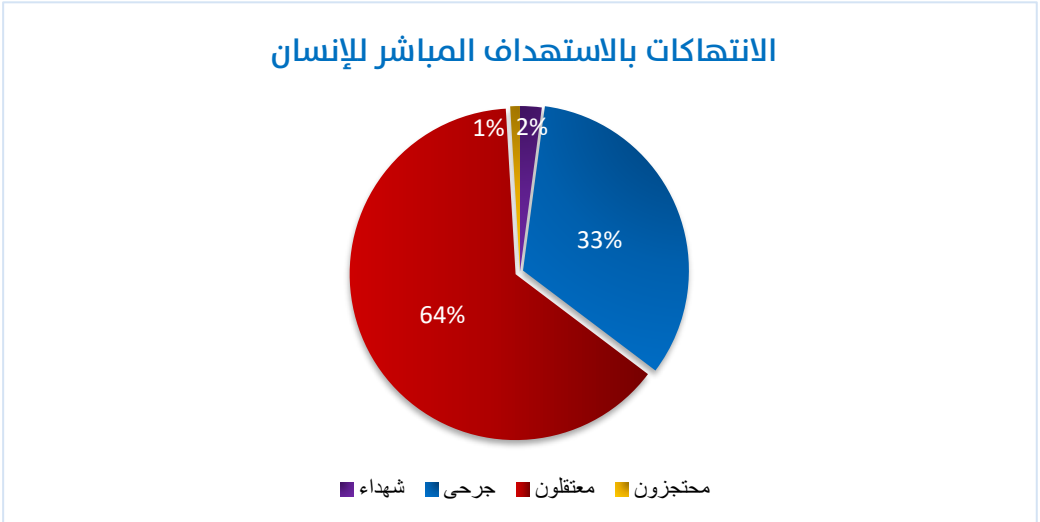

سجونها النازية، في الوقت الذي تُواصل فيه اعتقال عشرات النساء والأطفال، وتحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية، هذا بخلاف احتجاز أكثر من 321 مواطنا.

ثانياً: هدم البيوت والمنشآت:

تشكل سياسة هدم المنازل الفلسطينية منهجية إسرائيلية قديمة منذ نشأة دولة الاحتلال عام 1948، فقد دمرت السلطات الإسرائيلية منذ النكبة أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية، وواصلت سلطات الاحتلال العنصرية سياسات هدم البيوت والمنشآت والتجمعات الفلسطينية، خاصة في مناطق القدس والأغوار وداخل الجدار والمناطق المسماة (ج) بهدف إفراغ هذه المناطق من سكانها ،وتهويدها لإنشاء البؤر الاستيطانية، وقد بلغ عدد البيوت والمنشآت التي هدمها الاحتلال خلال هذا العام 648 عملية هدم موزعة بين عمليات هدم منازل (270) عملية، وعمليات هدم لمنشآت زراعية وصناعية وتجارية (378) هدمت خلالها 715 منشأة في الضفة الغربية،بما فيها مدينة القدس، وتضرر جراء ذلك 1235 شخصا و 430 طفلا ،وتسببت عمليات الهدم في خسارة ملايين الدولارات وفقد العشرات من فرص العمل ومصادر الرزق .

لقد تركز معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 118 عملية هدم خلّفت 178 منشأة مهدمة في المدينة المقدسية، تليها محافظة الخليل بـ 76 عملية هدم خلّفت 171منشأة تركزت في مناطق شاسعة يسعى الاحتلال لتهجيرها وإفراغها لمصلحة مشاريع استيطانية .

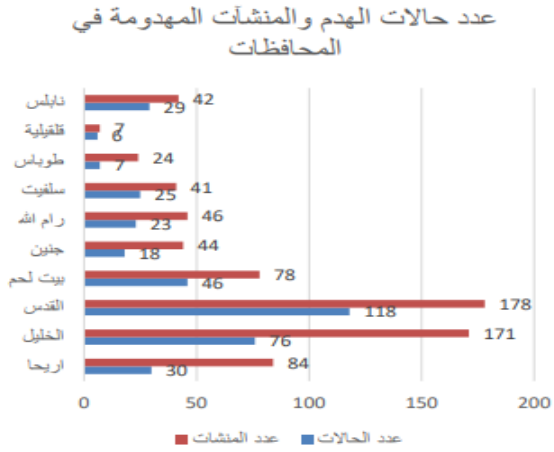

بالإضافة إلى عمليات الهدم الذاتي، والتي تعد أسوأ أنواع القهر المركب الذي يطول الفلسطيني، وتحديدا في مدينة القدس، لما يتركه من آثار نفسية واقتصادية سيئة عليهم، وانعكاساته السلبية، ليس فقط على صاحب البيت، بل على العائلة التي فقدت منزلها، وتشرد أفرادها، وهُدمت كل أحلامهم وذكرياتهم بداخله.

علما بأن هناك ما بين 22000 و25000 قرار هدم في المدينة المقدسة، وإن نفذ هذا القرار فهو يعني خروج نحو 100000 مقدسي من المدينة المقدسة بعد هدم منازلهم.

ثالثا: الاستيطان

أمعنت الحكومة الإسرائيلية في سياسة التوسع الاستيطاني تماشيا مع الخلفية الدينية المتطرفة التي جاهر بها رئيس الحكومة مما يثير القلق، فقد اتفق نتنياهو وبن غفير على إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية"، وإن من شأن ذلك أن يزيد من تعزيز المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ويؤجج التوترات مع الفلسطينيين، حيث إن صعود بن غفير وسموتريتش - وكلاهما يعيش في المستوطنات - سيسرع الاستيطان الإسرائيلي الزاحف بالضفة الغربية، مما يجعلها أقرب إلى الضم الفعلي".

وهذه تعتبر السياسة الأخطر التي تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الأرض الفلسطينية، وتتبدى هذه السياسة جلية من خلال عشرات القرارات الحكومية والقوانين التوسعية التي تعطي الحق للمتطرفين من المستوطنين فى بناء البؤر الاستيطانية، وتوسيع المستوطنات القائمة، ومصادرة الأراضي المحاذية، وشق الطرق الاستيطانية، وكل هذه الإجراءات التعسفية والظالمة تهدف إلى إفراغ الأرض من سكانها والدفع بهم نحو الهجرة، أو الانتقال إلى مراكز المدن لتصبح غيتوهات مغلقة تتحكم بها عصابات الاحتلال، ولتنفيذ تلك السياسات ترصد حكومة الاحتلال مليارات الدولارات لمصلحة التوسع الاستيطاني سنويا، حيث إنه فى هذا العام تضاعف الاستيطان ثلاثة اضعاف ما كان عليه في العام الماضي، فلقد تم طرح 400 عطاء استيطاني في القدس فقط وذلك لبناء 3100 وحدة استيطانية جديدة فيها.

رابعا: مصادرة الأراضي وتجريفها وتدمير الممتلكات:

واصلت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين استهداف الأرض الفلسطينية بالمصادرة ،والإغلاق ،وتدميرالمنشآت والمباني والمشاريع الزراعية وحظائر الحيوانات ،واقتلاع الأشجار ،وتدمير وتخريب المزروعات ،والسيطرة على مصادر المياه ،فقد صادرت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين 26508 دونمات من أراضي المواطنين في الضفة الغربية ،وجرفت أكثر من 3142 دونما من الأراضي الزراعية نتج عنها اقتلاع أكثر من 10837 شجرة مثمرة تم قطعها أو حرقها أو تدميرها،وإحراق بيوت ومساجد ،والقيام بعشرات عمليات الرشق بالحجارة للمواطنين على الطرقات الاستيطانية ،كما خربت آبار وصهاريج مياه ،وأتلفت شبكات الري والبيوت البلاستيكية في أكثر من موقع في الضفة الغربية.

الجدار العنصري العازل: شكلٌ آخر من أشكال الاستيلاء على الأراضي

شرعت إسرائيل في صيف عام 2002 في بناء الجدار العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الرغم من زعم إسرائيل أنها تقيم هذا الجدار لأغراضٍ أمنية، فهو يشكّل في الواقع جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المخصّصة للمستوطنات، ويحيط الجدار العازل بالضفة الغربية، ويتغلغل في أراضيها، بحيث يضم معظم المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها على الجانب "الإسرائيلي" منه، كما يسهم في الوقت ذاته فى الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضينا، بما يضمن لإسرائيل توسيع تلك المستوطنات في المستقبل.

وبذلك، يعمل هذا الجدار على عزلنا عن أراضينا التي تشكل مصدر رزقنا، ويمنع أبناء شعبنا من الوصول إلى المؤسسات التعليمية ،ومراكز الرعاية الاجتماعية، كما يحرمنا من الاستفادة من مواردنا الطبيعية، لا سيما المياه، وقد استكملت إسرائيل تشييد معظم أجزاء الجدار العازل، ولم يتبقّ منه سوى مقاطع صغيرة جرى وقف العمل فيها بسبب الدعاوى القضائية التي رفعها المواطنون أمام المحاكم الإسرائيلية ضد تشييدها، وسوف تترك المناطق التي استولت عليها إسرائيل لبناء جدار الفصل العنصري، إلى جانب الأراضي التي تقع تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية الواقعة إلى الشرق منه ،وفي منطقة الأغوار،سوف يُترك لنا نحن الفلسطينيين ما لا تزيد نسبته على 54٪ من أراضي الضفة الغربية.

وبالنظر إلى أن مسار الجدار العنصري العازل يحيط بالمستوطنات غير القانونية القائمة، والمناطق التي سيجري توسعتها فيها، فمن الواضح أن إسرائيل تستهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال تشييد هذا الجدار الذي لا يشكّل في واقع حاله تدبيرا أمنيا بالنسبة إليها، وبالفعل، فإن الجدار لا يعزل دولة إسرائيل عن أراضينا، وإنما يعزل المواطنين من أبناء شعبنا عن بعضهم بعضا.

ولقد وافقت حكومة الاحتلال في هذا العام على بناء 67 كم إضافية من الجدار بقيمة تصل إلى 360 مليون شيكل، وتتضمن الخطة بناء جدار "باطون" باستخدام كل الوسائل التكنولوجية وبارتفاع 9 أمتار، حيث يغطي ثلاثة مواقع، والهدف من بنائه زيادة المعاناة والتضييق على العمال والمواطنين.

خامساً: تهويد القدس:

إن عام 2022 يعد الأسوأ من حيث انتهاكات الاحتلال بالمسجد الأقصى، لأن هناك أكثر من50 ألف مستوطن اقتحموا الحرم القدسي.

وتعمل سلطات الاحتلال على تغيير معالم المدينة المقدسة ،وتهويدها بكل الوسائل ،وعزلها عن امتدادها الطبيعي ،وطمس هويتها لتهويد القدس ،وعزلها، وتهجير الفلسطينيين، حيث شهد عام 2022 تطورات متسارعة ،ومحاولات إسرائيلية حثيثة لتغيير الوجه الحضاري والتاريخي والديموغرافي للمدينة، فسخرت سلطات الاحتلال كل إمكاناتها لفرض وقائع جديدة على الأرض، ومسح هويتها العربية والإسلامية، في محاولة منها لفرض وقائع تهويدية، وتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، واقتطاع جزء منه لأداء طقوسهم التلمودية مازال هدفا وحلما صهيونيا تدعمه كل المؤسسات الاحتلالية.

وقد رصدت محافظة القدس ارتقاء 19 شهيدًا وإصابة 2486 مقدسيا، واقتحام قرابة 50 ألف مستوطن للحرم القدسي، واعتقال 3504 مقدسيين ومقدسيات، وإبعاد 871 مواطنا هذا العام واستمرارا لسياسة الاحتلال في هدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم، إذ تشكل هذه السياسة محاولة لطرد الفلسطينيين من أحيائهم، وحرمانهم من السكن، ودفعهم للخروج من القدس المحتلة، ضمن مسار التهويد الديموغرافي قامت سلطات الاحتلال بهدم وتجريف 306 منازل نفذها الاحتلال أو أصحابها بضغطٍ من سلطات الاحتلال، وتجنبا للغرامات الباهظة، إذ يتم تهديد أصحاب المنازل بتحميلهم تكاليف هدمها التي تصل إلى عشرات آلاف الشواكل، مما يفاقم معاناة الفلسطيني بين خسارة منزله، وتحميله مبالغ طائلة لا قدرة له عليها.

وجاءت الانتهاكات في المسجد الأقصى خلال العام في ظل تطورات خطيرة وسريعة ستؤدي الى إشعال فتيل حرب دينية في المنطقة والعالم، حيث يتفاقم التوتر في المسجد الأقصى مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو والتي أطرافها من الوزراء وأصحاب السوابق الجنائية.

حيث صادق الكنيست الإسرائيلي في 25 يناير 2022 على عدد من التشريعات التي حاولت تمكين رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية متطرفة، ومنحت التعديلات التي أدخلت على قانون الحكومة الإسرائيلية الحزب الصهيوني الديني المؤيد للاستعمار سلطة واسعة لبناء المزيد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة، حيث طرح مجموعة من القوانين المتعلقة في هذا السياق، وتم عرضها على الكنيست، وقدمت الحكومة الكثير من الحوافز والتسهيلات للمستعمرين.

كما جددت سلطات الاحتلال اعتداءاتها على حيّ الشيخ جراح منذ مطلع العام، وشهد شهر شباط (فبراير) عودة التوتر في الحيّ، عقب قيام عضو "الكنيست" العنصري المتطرف إيتمار بن غفير فتح مكتبه الاستفزازي في أرض عائلة سالم في الجانب الغربي من الحي، مما أشعل الأحداث فيه. وواصل اقتحام الحي بشكل يومي، وبصورة استفزازية برفقة المستوطنين، ووسط حماية وانتشار مُكثّف لشرطة الاحتلال، حيث يتعرض أهالي حي الشيخ جراح ومنازلهم وممتلكاتهم لاعتداءات متكررة من المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، في إطار المحاولات المتواصلة لتهجيرهم قسريا من الحي، والاستيلاء على منازلهم لمصلحة الجمعيات الاستيطانية.

سادسا: الحصار على قطاع غزة

جدول احصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها الاحتلال ونتائجها خلال النصف الاول من العام 2022	
عدد الشهداء	52
عدد الإصابات	360
عدد التوغلات	26
اعتداءات في مناطق مقيدة الوصول	225
عدد المعتقلين	107
حالات وفاة بسبب القيود على المرضى	18

تواصل سلطات الاحتلال إغلاق القطاع بشكل شبه كامل برا وبحرا وجوا لأكثر من خمسة عشر عاما، وهذا له أثر عميق على الأحوال المعيشية فيه، إذ يقوض وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، ويمزق النسيج الاقتصادي والاجتماعي فيها، مما جعل القطاع على حافة الانهيار، فنحو مليونى مواطن يعيشون في أزمه إنسانية كارثية، ومع مواصلة الاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، ووأد كل وسيلة لتحصيل قوت يومهم، فمن حرب إلى قصف، وقنص، وإغلاقات لا تتوقف، فإن ذلك أدى إلى تدمير البنى التحتية من شوارع ومحطات وقود ومستشفيات.. وغيرها، وكان من أهم الانتهاكات التي ارتكبها الاحتلال العام الحالى 52 قتيلا و113 إصابة و107 معتقلين بسبب 26 توغلا قام بها كيان الاحتلال.

بالإضافة إلى 18 حالة وفاة بسبب تقييد حرية الحركة والتنقّل للمرضى، مما يتعارض مع شرط سهولة الوصول الذي تبنّته لجنة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام على المادة "12" المتعلقة بالحق في العلاج ."

كذلك ارتكبت قوات الاحتلال منذ بداية عام 2022، 441 انتهاكا بحق الصيادين في عرض البحر، حيث اعتقلت خلالها 64 صيادا، وأصابت 21 آخرين، وصادرت 23 قاربا، حيث إن قوات الاحتلال "تتعمّد إيقاع الأذى في صفوف "الصيادين" وحرمانهم من العمل، وتلاحقهم في عرض البحر، وتطلق النيران عليهم، وتخرّب معدّاتهم، وتستولي على قواربهم"، ومن ثم فإن ما تقوم به قوات الاحتلال من انتهاكات في عرض البحر بشكلٍ منظم، والحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، لا سيما حصارها البحري يشكل عقوبات جماعية ترقى لمستوى جرائم الحرب.

سابعا: جرائم الاحتلال في الأغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار

تتعدد طرق استهداف الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية من أجل الوصول في النهاية إلى أراضٍ خالية من السكان الفلسطينيين، والتجمعات البدوية تحديدا، التي تشكل الحامي الطبيعي للأغوار، حيث تعتبر منطقة الأغوار وشمال البحر الميت احتياطي الأرض الأكبر للتطوير في الضفة الغربية، فقد أعلنت حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة نيتها ضم مناطق الأغوار الفلسطينية ،التي تشكل نحو ثلث مساحة الضفة الغربية، وفي حال حصل هذا التوجه فلا إمكان لإقامة دولة فلسطينية، وفي سبيل تحقيق هدفها ،واصلت حكومة الاحتلال سياسة مصادرة الأراضي ،وزرع المزيد من البؤر الاستيطانية ،وشق عشرات الطرق ،وإغلاق مئات الدونمات تحت حجج الاستخدامات العسكرية.

كما تواصل مصادرة الموارد الطبيعية، خاصة مخزون المياه، وإعلان آلاف الدونمات مناطق محميات طبيعية، وأقامت أكثر من عشر بؤر استيطانية في مناطق طوباس، واستولت على مساحات واسعة لأغراض التدريب العسكري، ودمرت مئات البيوت البلاستيكية الزراعية، وتقيم عشرات الحواجز.

هذا بخلاف أن مجموعات متطرفة من المستوطنين شرعت هذا العام فى تسييج أراضٍ تعود ملكيتها لفلسطينيين بالأغوار الشمالية، شمال شرق الضفة الغربية المحتلة، تمهيدًا للاستيلاء عليها.

كما أن قوات الاحتلال والمستوطنين يُصّعدون من اعتداءاتهم في الأغوار على كل أفراد الأسرة الفلسطينية، بمن فيهم النساء، حيث أصبحت قوات الاحتلال تحتجز النساء تحت حجج واهية، وذلك مواصلة لسلسلة الانتهاكات وعوامل الضغط التي تمارسها على المواطنين لترحيلهم، حيث تعتبر المرأة المتضرر الأكبر من انتهاكات الاحتلال وممارساته التعسفية في الأغوار، فعند عمليات الهدم والتهجير القسري تكون في وضع سيئ كونها ربة المنزل والقائمة على احتياجات كل أفراد الأسرة.

إن المرأة في الأغوار تعاني جملة انتهاكات، أهمها عدم العيش باستقرار وسلام نتيجة الإخطارات المستمرة، وعمليات هدم الخيام، ومحاولات التهجير القسري، الأمر الذي يجعل العبء النفسي عليها كبيرا ومضاعفا كونها ربة الأسرة.

كما أنها تعاني حالة قلق دائمة على زوجها وأبنائها فى أثناء خروجهم للمراعي، خوفا من اعتداءات الجنود والمستوطنين، علاوة على قلقها المضاعف على أطفالها فى أثناء ذهابهم للمدرسة، وتلك الحالة الصعبة والاستثنائية التي تعيشها المرأة في مناطق كثيرة من الأغوار بسبب الطرد المتكرر لإجراء تدريبات عسكرية، وكل هذه الظروف النفسية، وانعدام الاستقرار تجعلها تعيش صعوبات كبيرة.

الملحق الأول:

الانتهاكات حسب طبيعتها والشهر الذي تمت فيه خلال عام 2022:

طبيعة الانتهاك	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	أيلول	تشرين اول	تشرين ثاني	كانون اول	المجموع
الشهداء/شهيد	6	6	13	21	9	14	7	59	18	31	20	20	224
الجرحى/جريح	154	309	211	577	458	180	129	574	200	258	160	412	3622
المعتقلون/ معتقل	476	465	635	907	569	477	383	670	486	518	583	331	6687
الاحتجاز/مواطن	44	32	52	33	24	18	11	14	25	25	16	27	116
الإبعاد عن القدس والمسجد الأقصى/ مبعد	5	1	9	32	14	45	9	13	13	17	1	12	176
اقتحام التجمعات السكنية ومداهمتها /اقتحام	438	404	559	454	672	537	410	641	576	630	651	714	6602
حواجز عسكرية مفاجئة/ حاجز	213	227	246	285	361	195	207	294	279	355	386	311	3403
عمليات هدم منازل / عملية	22	28	10	2	27	19	11	58	13	27	26	23	270
عمليات هدم منشآت زراعية وصناعية وتجارية / عملية	25	69	15	2	22	61	31	31	13	7	35	67	378
إطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين / حالة	258	276	325	560	436	300	262	296	333	565	325	565	3936
تدمير الممتلكات ومصادرتها / حالة	57	45	48	57	80	112	68	56	61	34	80	94	1263
الاعتداء على المقدسات / حالة	23	22	26	33	28	26	22	34	27	29	29	34	333
اعتداءات مستوطنين / حالة	80	87	112	96	191	39	74	68	94	232	145	104	1247
مصادرة وتجريف أراضٍ / دونم	858	2720	331	339	23 ألف	0	0	820	0	616	200	232	28الف
نشاطات استيطانية / نشاط	5	7	12	4	7	8	15	18	0	145	11	87	232
قطع الأشجار أو حرقها أو تدميرها / شجرة	940	570	725	217	1035	750	2145	560	150	1100	2500	145	10837
طرق استيطانية جديدة / طريق	2	1	3	0	1	0	0	2	1	1	1	3	15
مصادقة على وحدات استيطانية جديدة / وحدة	3557	1500	3230	31	502	855	1811	1812	700	0	0	616	14614

الملحق الثاني:

أبرز الانتهاكات في حق العمال داخل الخط الأخضر خلال عام 2022 في صور:

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في في الأراضي المحتلة (جنوب لبنان) خلال عام 2022

تلقى مكتب العمل العربي تقريرا مفصلا يتضمن أهم المعلومات المتوافرة لدى وزارة العمل اللبنانية حول أوضاع العمل والعمالة في المنطقة المحتلة بالجنوب، وفي الشريط المحاذي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على النحو التالى:

- لا شك أن احتلال إسرائيل أراضي لبنانية (مزارع شبعا وتلال كفر شوبا) يؤثر سلبا على استثمار هذه الأراضي التي تتمتع بميزات طبيعية وجغرافية ومائية، الأمر الذي ينعكس بالتالي على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في تلك المنطقة المحتلة.
- تبلغ مساحة مزارع شبعا "200" كلم^2 (طول 25 كلم وعرض 8 كلم)، وتمتاز بمزروعاتها الغنية وفقا للتنوع المناخي في المزارع، كالحبوب بأنواعها والأشجار المثمرة والخضراوات والبقول وغابات الاشجار المعمرة من السنديان والملول والبطم والزعرور، فضلا عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس، بالإضافة إلى آثارها التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس.
- إن الاحتلال الاسرائيلي لتلك المنطقة يحول دون استثمار أصحاب الأرض لأملاكهم وأرزاقهم كزراعتها، وجني المحاصيل، واستثمار معاصر الزيتون والدبس، أو إنشاء مصانع توفر فرصا لليد العاملة، وذلك من خلال الاعتداءات المتكررة على الأراضي والعمال والفلاحين، وممارسة شتى أنواع الترهيب بحق المقيمين في هذه المناطق.
- إن الفترة الطويلة لهذا الاحتلال لم تسمح للمراجع المختصة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لاستثمار هذه الأراضي من خلال مشاريع تنموية، زراعية، صناعية أو حتى سياحية، يمكن ترجمتها إلى أرقام وعوائد مالية.

إن أوضاع العمالة في الجنوب تتأثر بشكل مباشر وسلبي بالاعتداءات الإسرائيلية، وأيضا بالتهديدات الدائمة بالاجتياح، حيث تعطل النمو، وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات، وتجعل أصحاب الأعمال والعمال فى حالة قلق دائمة، وتعطل حركتهم، وتؤثر على إنتاجيتهم، وهذه المناطق مازالت تعاني بسبب احتلال بعض المناطق في الجنوب، كما تعاني الألغام والقنابل العنقودية المقدرة بأكثر من مليون قنبلة عنقودية محرمة دولياً.. وغيرها، وهذه القنابل المنتشرة على مساحات واسعة في الجنوب تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين، وتعطل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، مما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي في المنطقة.

ونوجز حالة العمالة على النحو التالى:

يشكل العاملون في المنطقة الحدودية نحو 29٪ من مجموع السكان المقيمين، ومتوسط الأعمار يصل إلى 39 عاما ويرتفع في بعض الأقضية ليصل إلى 43 عاما.

كما يشكل العاملون الذين هم فى مستوى ابتدائي وما دون نسبة 42٪ من مجموع القوى العاملة الفعلية، ويعود السبب فى المستويات التعليمية الدنيا إلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال، لا سيما التجنيد الإجباري الذي خضع له أغلبية الشباب بتلك المنطقة في جيش أنطوان، والذي يلزم الشباب بالالتحاق بجيشه لمساندة الاحتلال، وأيضا الهجرة الكثيفة عند الذين هم فى مستوى ثانوي أو جامعي، وعند أصحاب الاختصاصات المهنية، فالجامعيون يمثلون 11٪ من مجموع العاملين، والمهنيون يمثلون 8٪.

أما علاقة العمل بصلة القرابة فنجد أن 73٪ من الأميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم، في حين أنها تنخفض إلى 28٪ عند الذين هم فى مستوى جامعي.

ومن حيث الاستخدام على مستوى القطاعات، نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46٪ من العمالة.

- والقطاع غير المنظم يستوعب 36٪ من العمالة.
- أما القطاع العام يشكل 17٪ من العمالة.
- والقطاع المختلط (رأس مال خاص وعام) يمثل 0.3٪ من العمالة.
- والعاملون في القطاع الخاص: يشكل الزراعيون والعمال المهرة في الصيد والزراعة نسبة 25٪ و17٪ هم أجراء في المكاتب والمنشآت الاقتصادية والخاصة.
- و9٪ سائقو وسائل النقل والآلات.
- و8٪ حرفيون وعمال المناجم.

العاملون في القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي:

- 39٪مدرسون رسميون.
- 15٪عسكريون.
- 12٪عاملون في الخدمات غير المباشرة.
- 9٪موظفون في الإدارات العامة والبلديات.

العاملون في القطاع غير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي:

- 28٪ حرفيون وعمال بناء.
- 15٪ مزارعون وعمال مهرة في الزراعة والصيد.
- 13٪ أجراء في مكاتب المنشآت الاقتصادية.
- 8٪ سائقو وسائل النقل والآلات.

ويعتبر 5٪ من القوى العاملة الفعلية أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشخاص و4٪ هم أجراء و5٪ هم أفراد الأسر الذين يساعدون ذويهم في الأعمال الزراعية.

البطالة:

تشكل البطالة نسبة 30٪إلى 40٪ وذلك حسب الأعمال والأنشطة في كل منطقة، وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها، وبالإضافة إلى التدهور الكبير فى الوضع الاقتصادي بلبنان، فإن البطالة وصلت إلى نسب غير مسبوقة، وترتفع معدلاتها خصوصاً بين النساء.

أسباب البطالة في تلك المنطقة تعود إلى:

- الأوضاع الأمنية المتوترة.
- الطرد من العمل.
- إغلاق المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية.
- ظروف عمل صعبة وغير لائقة.
- تدني مستوى الأجور.

ولا بد أن الظروف المعيشية الصعبة، وانعدام الحياة الطبيعية في القرى، وعدم توافر البنية التحتية الملائمة للعمل تؤثر وبشكل متوازٍ على أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء.. وأهم المشاكل التي تعاني بسببها المنطقة هي:

- صعوبة التنقل بين القرى بسبب انعدام وسائل النقل الداخلية، وبسبب سوء الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية.
- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية، خاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز الأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة.
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.

- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الاطباء بشكل كافٍ، حيث إن هناك قري عدة مجاورة للحدود تفتقد وجود حد أدني من المتطلبات الصحية.

علاوة على ما ذكرنا في المقدمة يعتبر الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تعطيل كل أشكال الحياة في المناطق الحدودية المحتلة، وهذا ملخص ما يعانيه أصحاب الأعمال والعمال.

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي
على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل
في
الجولان العربية السورية المحتلة لعام 2022

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفى ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات حديثة يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة خلال عام 2022، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم، رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سوريا بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

أولا- السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام:

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015، وحتى تاريخه:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية ، إذ تعتبر خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة فى اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب (أغسطس) عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907 ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وفى كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانيا- الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيونى الإسرائيلى ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هى الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال الذين يعملون في المعامل، والمصانع، وأعمال البناء، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات، نذكر منها:

1- مجال الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء وطمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة، والإسلام، وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان، وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية، في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلا علميا عاليا.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب، وذلك بهدف السيطرة على سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير

الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم فى أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- مجال التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال، والفلاحين، والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة، وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهاليهن في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).
- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للاستمرار فى السيطرة على معبر.

3- مجال الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصا حادا في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية،ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى، وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساسا، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام

المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- مجال الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثل: (عدم التقيد بالتعليمات - رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سوريا -إعطاء معلومات لدولة معادية - الاتصال مع عملاء... إلخ).
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحيا، وتعتبرهم إرهابيين - مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه... ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء ، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصابا، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها للمستوطنين وقوات الاحتلال.
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20موقعًا) فى أراضي الجولان المحتلة، منها (نشبه المقبلة - قصر شبيب - بركة

مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.

- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية، و(الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- مجال استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار ، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنويا، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2" مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ،ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم ،والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم ،وحديقة التماسيح الأمريكية ،وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة ،والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والأسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ،ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة ،والطواحين ،والأقمشة والصناعات الورقية ،ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه ..وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال،

حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة ،والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام)، أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل فى حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يوميا وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.

- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة فى إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمدا بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثا- نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35٪ من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25٪" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55٪" من الناتج العام، وضريبة بنسبة 30٪ على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يوميا ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقا، والتي تشكل نهبا سافرا لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة، ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخرا حزاما تنظيميا لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى

رخصا للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلا للمواطنين السوريين الذين رُحلوا أو أُبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت - واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضا وتقديم أفضل الخدمات، والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتما إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير ذكره أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مُبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25٪"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

فى الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيليا (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعا بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70٪، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بالأعمال التى يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السورى فى الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعا- التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

- ترفض سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية، خاصة بسبب إصابتهم فى أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجا طبيا فى عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا فى الجامعات السورية.

خامسا- الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالا من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيليا بـ "الأعمال الشاقة والقذرة (مصطلح صهيوني عنصري) وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسببا وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادسا- في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضى والثروات الطبيعية فى الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة فى الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التى تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلى خلال السنوات الماضية هى الأراضي الصالحة للزراعة والتى كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكا للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثال ذلك أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.
- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه، فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقا، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء

خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيونى الإسرائيلى تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية شحنه إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسى فى قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعا- العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخرا على أراضى الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.

ويجري البحث حاليا عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفا على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونما في منطقة البطيحة جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية - السورية - الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حاليا زخما كبيرا في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخرا ارتفاعا بنسبة تربو على 400 ٪ في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانيا، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسات الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية إلى تطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية ، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين، وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثانى من مشروع الاستيطان الإسرائيلي فى الجولان المحتلة.

ثامنا- نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في هذه السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك، ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60٪ من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسربا كبيرا من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20٪، مما يسبب تجهيلا كبيرا للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوبا ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي الوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي (العمال الأطفال) بلغت أرقاما قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداما وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعا هجينا مؤلفا من حضارة مستمدة من الماضي وأخرى مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموما والمجتمع الجولاني خصوصا.

عماد شريف.